

في توقيت مربب و مشبوه تلى زيارة زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الى تركيا , تعرضت منطقة شنكال لهجوم وقصف من قبل ما يسمون (بيشمركة روجافا) , ادى الى اصابات بين المدنيين و تهديم منازل في قرية خانصور و ادت الى استشهاد عنصر من وحدات حماية شنكال التي تتمركز في تلك المنطقة بعد تحريرها من داعش, و يأتي هذا الاعتداء في الوقت الذي لا يزال جرح شعبنا الايزيدي في شنكال لم يلتئم بعد , و في وقت لاتزال العديد من المناطق تحت سيطرة ارهابيي داعش, و لاتزال النساء الكرديات الايزديات اسيرات ليدهم. ان هذا الاعتداء على شنكال هو اعتداء على المكتسبات التي حققها الشعب الكردي و معه شعوب المنطقة في معركتهم ضد القوى الظلامية و على رأسها التنظيمات الارهابية كالقاعدة و داعش, و مموليتها و على راسهم الحكومة الفاشية التركية , التي فشلت كل مخططاتها بدعم الارهابيين ضد مشروعنا الديمقراطي الذي يسعى الى تحقيق السلام و اخوة الشعوب , لذلك فهي تحاول اليوم اللجوء الى سياسات جديدة من خلال افتعال فتنة بين الكرد, في الوقت الذي تسعى فيه معظم القوى الكردستانية الى عقد المؤتمر القومي الكردي, الا أن الحزب الديمقراطي يقف عائقا امام انعقاده تلبية لمطامع واجندات تركية والتي اتت في وقت واحد بالتهجم على منبج من جهة وعلى حدود روج افا من جهة اخرى وتكللت بالهجوم من قبل مايسمون بشمركة روج المدعومين تركيا وبأوامر من kdp بالتهجم على من قام بإنقاذ الالاف من الايزيديين تلبية لمؤامرة مخططة من قبل عثمانيين العصر واننا لا نسمي هذا بالافتتال الاخوي انما هي حرب و صراع بين الخيانة والوطنية وندعو شعبنا في اقليم كردستان وفي روج افا الوقوف بوجه هكذا مؤامرات والتي لا تخدم الا اجندات اعداء الكرد . اننا في المنسقية العامة للإدارة الذاتية الديمقراطية , وفي الوقت الذي نستنكر فيه و بشدة هذا الاعتداء على شعبنا و اخوتنا في شنكال, فإننا ندعو جميع القوى الكردستانية الى التحرك ضد هذه الممارسات و العمل على افشال هذه المؤامرة التي تستهدف الوجود الكردي, كما و ندعوا ابناء شعبنا من اهالي اولئك العناصر المنضمين الى تلك القوات المعتدية الى تحذير ابنائهم من المؤامرة و دعوتهم لترك السلاح المرتهن بأجندات لا تخدم , بل و تعادي احلام و طموحات الشعب الكردي, كما ننضم اليهم في المطالبة عن كشف مصير ما يقارب ثمانين عنصرا ممن رفضوا قتال اخوتهم و قامت اجهزة امن الحزب الديمقراطي الى اعتقالهم و لا يزال مصيرهم مجهولا.

المنسقية العامة للإدارة الذاتية الديمقراطية

4/3/2017